تأهيل وتحديث أكثر من ٨٠ مخبزاً خلال العام الجاري في جميع المحافظات

وزير التموين ينفي من اللاذقية لـ«الوطن» تخفيض مخصصات المخابز في دمشق وريفها

| اللاذقية - عبير محمود

نفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن علي لـ«الوطن»، تخفيض مخصصات المخابز أو المعتمدين في بعض المحافظات، مبيناً أنه في حال زيادة أو تخفيض أي كميات يكون نتيجة الحاجة ومصلحة السورية للمخابز والمواطن.

وعقب افتتاحه مخبز جبلة الاحتياطي وصالة للمؤسسة السورية للتجارة في جانب المخبز، رد الوزير علي على سؤال «الوطن» حول تساؤلات عن تخفيض مخصصات عدد من مخابز ومعتمدي دمشق وريف دمشق، قائلاً: إنه لا يوجد تخفيض لأي مكان يحتاجه السكان والعمل يتم حسب المصلحة العامة وحسب مصلحة المواطن باعتباره أساس البوصلة، ويتم العمل وفق الحاجة ومطالبات وتعاون مع أعضاء من مجلس الشعب والمجالس المحلية ومكونات المجتمع لتأدية دورنا بالمستطاع والممكن، مضيفاً: إن أي تخفيض بأي منطقة أو زيادة فيها للكميات يكون حسب المتغيرات في حال ازداد عدد السكان تزيد الكميات وهذا أمر ضروري وفي حال نقص عدد السكان تنخفض الكميات وهذا أمر طبيعي، حسب قوله.

وفيما يخص مخبز جبلة، بيّن الوزير علي أنه تم تحديث خطي إنتاج بالمخبز بطاقة إنتاجية ٣٠ طناً يومياً ويتم رفده بعشرين طناً من الدقيق حالياً وفي حال الحاجة ستتم زيادتها، منوهاً إلى أن أعمال إعادة التأهيل تمت بالتعاون بين المؤسسة السورية للمخابز والمنظمات الدولية والفعاليات الاجتماعية والإنسانية، بما يساهم في عودة المخبز لخدمة المواطنين بالحد الممكن.

وأضاف: تم افتتاح مخبز احتياطي بجبلة إلى جانب الآلي، بطاقة إنتاجية ١٥ طناً وتم رفده بـ٥ أطنان دقيق وسيصار إلى زيادة الكميات حسب الحاجة والضرورة، مشيراً إلى الاستمرار بالعمل رغم كل ظروف الحرب والحصار لتقديم الخدمات للمواطن وتحقيق حالة الرضا عند المواطن وهو أكثر دراية بما نمر به من صعاب ونقص بالإمكانيات.

وأشار إلى عمل المؤسسات الحكومية بكل قدراتها لخدمة المواطن وترميم النقص وتحسين الأداء في ظل غياب كثير من الموارد والوسائل وغياب بنى تحتية عدة بسبب الإرهاب والحصار جراء الحرب الكونية الظالمة التي شنت على بلدنا، متوجهاً بالشكر للإعلام وتسليطه الضوء على حاجات المواطن وتقديم حلول منطقية وبناءة لخدمة المواطن بعيداً عن أي أغراض أخرى.

وذكر الوزير أنه تم تأهيل وتحديث أكثر من ٨٠ مخبزاً خلال العام الجاري في جميع المحافظات، مبيناً أن الأعمال شملت إعادة بناء وتجهيز خطوط جديدة بعد تعرضها للدمار والتخريب من العصابات المسلحة ومنها في ريف دمشق وحلب وحماة وإدلب.

ولفت علي إلى أهمية التوسع في افتتاح صالات السورية للتجارة وتقديم مواد بنوعيات جيدة ترضي المواطن، والاهتمام بتسويق منتجات مشروعات المرأة الريفية والمتناهية الصغر بما يضمن استمرار عملها وإنتاجها.

من جهته، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن»، أن هناك جهوداً كبيرة بين الجهات المعنية لإعادة صيانة المخابز وإنشاء مخابز جديدة بما يصب في مصلحة المواطن، منوهاً بدور المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية في هذا السياق.

وأشار هلال إلى المتابعة الجدية لعمل المخابز وإنتاج الخبز بشكل عام، إضافة لتقديم كل التسهيلات والتشجيع الدائم على افتتاح صالات للسورية للتجارة في كل المناطق بما يخفف الأعباء المادية وأعباء النقل عن المواطنين خاصة في الأرياف.

بدوره أكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع لـ«الوطن»، العمل ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة بالتوسع الأفقي وافتتاح صالات في كل المناطق وتوفير كل السلع بأسعار منافسة ضمن سياسة التدخل الإيجابي، مبيناً أن عدد الصالات ١١٧٠ صالة على مستوى سورية منها ٧٥٠ منفذاً يحتوي كل المواد الغذائية.

وأضاف هزاع: إن هناك خطوات مستمرة لإضافة مواد جديدة عبر البطاقة الذكية وخاصة السلع الأساسية التي نسعى دائماً إلى توفيرها في الصالات بما يوفر أجور النقل على المواطنين خاصة في ظل تضخم الأسعار والواقع المعيشي الحالي.

مدير السورية للمخابز مؤيد الرفاعي أكد لـ«الوطن»، أن المؤسسة لا تتوقف عن افتتاح وتدشين مخابز جديدة بما يضمن وصول الخبز لكل المواطنين في جميع المناطق، مشيراً إلى أنه خلال الفترة المقبلة سيتم افتتاح مخبز بيبلا بريف دمشق، ومخبز أبو جبار في حلب، على أن يتم تأهيل ونقل مخبز غزال في اللاذقية إلى مخبز الكرامة وذلك مطلع العام المقبل.

وأشار إلى أن افتتاح المخبز وصالة السورية للتجارية رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب وعضو مكتب قيادة فرع حزب البعث إبراهيم عبيدو وأعضاء المكتب التنفيذي المختصون ومديرو الجهات المعنية وفعاليات حزبية وشعبية.

فيضانات أنهار طرطوس ألحقت الأضرار بمرقية وسهل عكار

تنين بحري يضرب ١٨٠ بيتاً للزراعات المحمية في منطقة بانياس

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تعرضت قرى (المقعبرية وبلمانا وحريصون) في منطقة بانياس صباح أمس لتنين بحري قوي ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بنحو ١٨٠ بيتاً من بيوت زراعاتها المحمية منها و/١٠٠/ بيت محمي في منطقة المقعبرية و/٤٠/ في الروضة و/٤٠/ في حريصون.

وذكر مدير زراعة طرطوس علي يونس أن نسبة الضرر في هذه البيوت تراوحت بين (٣٠ إلى ١٠٠) بالمئة، علماً أنها مزروعة بالخضراوات (بندورة- فاصولياء- كوسا- باذنجان) وموز مكشوف ومغطى.

وأشار إلى أن كوادر صندوق الجفاف واللجان من مهندسي الوحدات الإرشادية يقومون بأعمال الحصر للأضرار الناجمة عن هذا التنين حيث سيتم التعويض للبيوت غير المؤمن عليها وفق اشتراطات الصندوق، أما البيوت المؤمن عليها لدى مؤسسة التأمين السورية فيتم التعويض لأصحابها من التأمين.

وأكد مدير فرع المؤسسة السورية للتأمين بطرطوس محمد حسن أنه فور إبلاغ المديرية من المزارعين الذين تعرضت بيوتهم المحمية المؤمن عليها لأضرار التنين البحري تم الكشف عليها وتبين أن عددها ستة عشر بيتاً وصالة وقد تم إحصاء الأضرار التي لحقت بها تمهيداً للتعويض لأصحابها أصولاً.

من جهة ثانية ونتيجة الأمطار الغزيرة التي شهدتها محافظة طرطوس أمس وأمس الأول والتي وصلت كميتها إلى مئة مم في برمانة المشايخ وأقل من ذلك في بقية المناطق فاضت معظم أنهار المحافظة وملأت المياه مجاريها وفاضت مياه نهر مرقية على الأراضي المجاورة عند جسر الرمال الذهبية، كما فاضت مياه الأنهار والمصارف في عدة قرى في سهل عكار وألحقت أضراراً بأراضي ومزروعات الفلاحين.

وذكر مدير الموارد المائية محمد محرز أن الشدة المطرية كانت قوية جداً وأكثر من المتوقع وأدت إلى فيضان النهر الكبير الجنوبي الذي أدى إلى إغلاق بعض بوابات الرجوع لثلاثة مصارف رئيسية في سهل عكار تصب في النهر ما تسبب بفيضان مياهها على قسم من أراضي الفلاحين في بني نعيم والجويمسة والحسنة وقد تحركت المديرية منذ الصباح بكوادرها وآلياتها وباشرت بمعالجة الاختناقات.

وأشار محرز إلى أن الشدة المطرية لنهر مرقية بلغت ٢٥٠ م٣ / ثا ما أدى إلى فيضان مياه النهر على قسم من الأراضي والبيوت المحمية، مبيناً أن الفيضان الذي يتكرر كل عام عند جسر مرقية يعود إضافة للشدة المطرية إلى سبب آخر يتعلق بإحدى الجهات العامة التي يتم العمل بالتعاون معها لمعالجته.

في الذكرى السابعة لتحرير حلب.. مكافحة الإرهاب.. بالصناعة والإنتاج

المحافظ لـ«الوطن»: ٢٠ ألف منشأة صناعية أو حرفية أقلعت بالعمل حتى الآن

| حلب- خالد زنكلو

في الذكرى السابعة لتحريرها من الإرهاب، تتلمس حلب طريقها إلى المستقبل بخطا ثابتة ووائقة وسريعة، بعدما واجهت تحديات النهوض من تحت الركام بإصرار وثبات، وتمكنت من شق دروبها مجدداً لاستعادة دورها الحضاري الريادي المنبثق من تاريخ مشرق، قلما امتلكته مدن الشرق.

فمنذ اللحظة الأولى لإزاحة ظلام الإرهاب عن أوابد وحواري الشهباء نهاية ٢٠١٧، راهن أبناؤها ومسؤولوها على استرداد ألقها وسموها الطاغي عبر أزمنتها وحقبها ومناراتها، التي عادت تشع كسابق عهدها، بهمة الساعين إلى امتلاك وتسخير مقومات الانطلاق نحو عالم جديد ومستقبل زاه مشرق.

محافظ حلب حسين دياب، جدد تأكيده أن تضحيات الجيش العربي السوري، هي التي مهدت الطريق كي يحمل الجيش الخدمي معاوله لإعادة إعمار المدينة والارتقاء بحلمها إلى المصير الذي يليق بها كدرة للمدن الطامحة، بجبروت فعالياتها كافة، إلى رسم ملامح تطورها وتحقيق نهضتها الحتمية الراقية.

وشدد دياب في تصريح خصّ به «الوطن» على أن مناسبة تطهير المدينة من رجس الإرهابيين، لطالما شكلت دافعاً قوياً ملهماً لتذليل معوقات وعراقيل إعادة البناء، واغتنام كل الفرص المتاحة لتحقيق مزيد من الإنجازات، وصولاً إلى الغاية المرجوة بإعادة الألق والحياة لعاصمة البلاد الاقتصادية ورافعة نهضتها التنموية.

وأشار إلى بعض الإجراءات المتخذة لإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات في محافظة حلب منذ بداية عام ٢٠١٧ وحتى الآن «إذ بلغ مجمل المشاريع المنفذة أو قيد الإنجاز لمعظم الجهات العامة نحو ٥٢٨١ مشروعاً، جزء منها بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المحلي».

فعلى صعيد مشاريع مجلس مدينة حلب، ذكر المحافظ أنه جرى ترحيل نحو ٦٤١٨ آلية مدمرة أو مركونة «على حين بلغت مساحة الشوارع المزفتة نحو ٣١٥٠٠٠٠ متر مربع، وتم ترحيل نحو ٦٣٠٠٠٠٠ متر مكعب من الأنقاض، وبلغ عدد أعمدة الإنارة المركبة ومنها بالطاقة البديلة ٥٢٥٨ جهاز إنارة في المدينة والريف، بالتزامن مع إنارة وتأهيل ٦٠ مستديرة وساحة وتقاطعاً ونفقاً، وإعادة تأهيل أكثر من ٧ أسواق من الأسواق القديمة والتقليدية».

ولفت إلى أن عدد مشاريع مجلس المدينة وصل إلى ٧٠٨ مشاريع «حيث أعيد تقييم المخطط التنظيمي العام لمجلس مدينة حلب، وجرى إعداد الدراسات التفصيلية لحوالي ٦ مناطق سكن عشوائي أو توسع سكني».

وأضاف: «وصل عدد مشاريع مديرية الخدمات الفنية المنفذة أو قيد التنفيذ في ريف المحافظة نحو ٣٢٤ مشروعاً، في حين نفذت الوحدات الإدارية ١٧٤ مشروعاً ضمن وحداتها المحررة، وتمت إزالة سواتر ترابية في الريف الجنوبي بمقدار ٩٠ كيلو متراً».

وفيما يخص قطاع الصناعة، بين محافظ حلب أن عدد المنشآت التي أقلعت بالعمل حتى الآن «بلغ ١٩٩٢٦ منشأة صناعية أو حرفية، حصة المدينة الصناعية في الشيخ نجار منها ٨٦٠ منشأة منتجة و٦٨٤ منشأة قيد الإنشاء، على حين وصل عدد الرخص الممنوحة ١٠١٨ رخصة، وبلغ عدد مشاريع البنية التحتية المنفذة أو قيد التنفيذ أكثر من ٢٠١ مشروع، من كهرباء وطرق ومياه واتصالات وحدائق».

وتابع: «بلغ عدد المخابز العامة والخاصة العاملة ٢١١ مخبزاً في المدينة والريف، وتم تفعيل عمل محطات ومراكز المحروقات في المدينة والريف ليصبح العدد الإجمالي ٨٢ محطة ومركزاً، في حين وصل عدد الصالات والمنافذ التابعة لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ٢٥٢ منفذاً وصالة في المدينة والريف، وأحدث ٢١ سوقاً شعبية لتبادل المنتجات المحلية في المدينة و٨ أسواق في الريف».

وأوضح حسين دياب أن عدد المدارس المفتتحة بلغ ١٨٨١ مدرسة في المدينة والريف «بعد أن كان عدد المدارس المداومة قبل تحرير أحياء حلب والريف ٢٩٠ مدرسة».

وحول قطاع الصحة، ذكر دياب أنه جرى افتتاح ٦٩ مركزاً صحياً و٩ مراكز تخصصية و١١ عيادة متنقلة، في وقت وصل عدد المشاريع المنفذة في قطاع الصرف الصحي ١٦٠ مشروعاً، و٧٧٤ مشروعاً في قطاع مياه الشرب في المدينة والريف.

وأشار إلى أنه جرى إدخال مساحة ٣٠٠٠ هكتار في سهول ريف حلب الجنوبية بالخدمة مقابل ٢٥٠٠ هكتار بوشر بتنفيذها و٦١٥٠٠ هكتار دخلت الاستثمار لمديرية حوض الفرات الأعلى في مشاريع مسكنة، من خلال تأهيل المحركات الرئيسية في منشأة الأسد ومحطة الضخ المشتركة، وتم تأهيل عدد من محركات محطة الضخ بتل حاصل، التي تضخ المياه للمسقط الشلالي ونهر قويق وإرواء سهول حلب الجنوبية، وذلك في قطاع الموارد المائية واستصلاح الأراضي.

وفي مجال قطاع الكهرباء، كشف أنه تمت إعادة تأهيل نحو ٢٣٢٠ مركزاً تحويلياً سكنياً في المدينة والريف وأعيد تأهيل ٨٥٠ مركزاً صناعياً في المدينة والريف «كما تم تأهيل المجموعتين الخامسة والأولى في المحطة الحرارية ووضعهما في الخدمة».

ونفذ في قطاع الاتصالات ١٩٨ مشروعاً وفي قطاع الزراعة ٤٥ مشروعاً مع تأهيل أكثر من ٤٠ دائرة زراعية، على حين وصل عدد مشاريع شركة تجارة وتصنيع الحبوب إلى ٢١ مشروعاً و٤٠ مشروعاً لقطاع المواصلات الطرقية و١١ مشروعاً للمؤسسة العامة للإسكان، مقابل تأهيل ما يزيد على ١٥٢ منشأة سياحية، وذلك منذ تطهير مدينة حلب من براثن المجموعات الإرهابية.

أي شركة خاصة تريد العمل بالنقل العام عليها الاتفاق مع المحافظة

مدير «النقل الداخلي» في دمشق لـ«الوطن»: تخفيض عدد الباصات العاملة على الخطوط إلى النصف خلال العطلة

| محمد منار حميجو

كشف مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق محمد أبو أرشيد أنه تم تخفيض الطاقة التشغيلية لباصات الشركة على الخطوط خلال العطلة إلى ٥٠ بالمئة أي إنه يتم تشغيل نحو ٥٠ باصاً من أصل ١٠٠ باص.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أبو أرشيد أن الخطوط العاملة حالياً هي خطوط الدوار الجنوبي وباب توما والريف القريب من المدينة، مشيراً إلى أنه على حين تم توقيف خدمة الريف البعيد خلال العطلة باعتبار أنه لا يوجد طلاب ولا موظفين وبالتالي لا توجد حركة في تلك المناطق ومن هذا المنطلق لا توجد جدوى اقتصادية من تشغيلها.

وأكد أن تخفيض الطاقة التشغيلية للباصات يأتي فرصة لإجراء صيانات على العديد من الباصات التي لم يتم تشغيلها والحفاظ على جاهزيتها بعد العطلة، إضافة إلى توفير كميات من الوقود.

وفيما يتعلق بشركات النقل الخاصة أوضح أبو أرشيد أن هذه الشركات تعمل أيضاً في العطلة وباصاتها تخدم الخطوط المخصصة لها ولكن أيضاً خفضت الطاقة التشغيلية للباصات في العطلة، مشيراً إلى أن عدد الباصات التابعة للشركات الخاصة نحو ٢٥٠ باصاً على حين هناك ١٠٠ إلى ١١٠ باصات تابعة لشركة النقل الداخلي ومن هذا المنطلق هناك نحو ٣٥٠ باصاً في دمشق وريفها.

وبين أبو أرشيد أن الشركة جاهزة لتحريك أي باصات في حال كان هناك مناطق ضمن مدينة دمشق بحاجة إلى ذلك بالتنسيق مع محافظة دمشق لتخديمها، مشيراً إلى أن هذا الموضوع متوقف على مدى احتياجات الخطوط في حال حدث أي ازدحام.

وأكد أنه مع بداية العام القادم تم وضع خطة استشارية لإصلاح ١٠ باصات تابعة للشركة لإدخالها في الخدمة، موضحاً أن من خطة العام القادم زيادة عدد الباصات التابعة للشركة وكذلك إصلاح العديد من الباصات المتوقفة نتيجة أعطال فنية ثقيلة، إضافة إلى زيادة عدد الباصات على الخطوط المزدحمة مثل منطقة البرامكة أو المواساة.

وفيما يتعلق بوجود شركات نقل خاصة جديدة بين أبو أرشيد أن أي شركة تطلب الترخيص يكون ذلك بين المستثمر والمحافظة ولم يعد للشركة أي دخل في هذا الموضوع، لافتاً إلى أنه سابقاً كان مع الشركة لكن هذا الأمر توقف وأصبحت المحافظة هي المعنية في ذلك.

يذكر أن الجهات العامة تعطل اعتباراً من اليوم الأحد ولغاية يوم الإثنين الموافق لـ١ / ١ / ٢٠٢٤ ضمناً، وذلك لمناسبة عيدي (الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية).

وحسب البلاغ الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس فإنه تراعى أحكام الفقرة ج من المادة /٤٣/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة بالنسبة للجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها أو ظروفها استمرار العمل فيها.